الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

21 **شوال** 1440 –24 **يونيو** 2019

الف1هرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الاتحاد العربي لحقوق الانسان": منتقدو ورشة البحرين دول لها مواقف مسبقة وقنوات ذات ايديولوجيات رجعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4634308

الرياض – "الحياة | "منذ 9ساعات في 23يونيو 2019 -اخر تحديث في 23يونيو 2019 / 22:25
انتقد رئيس الاتحاد العربي لحقوق الانسان المستشار عيسى العربي، الهجوم الإعلامي على "ورشة السلام من اجل الازدهار"، التي تستضيفها البحرين، من "دول وقنوات وشخصيات لها مواقفها المسبقة وايديولوجياتها الفكرية الرجعية".أ
وأضاف العربي في تصريح صحافي" :اتساءل عما قدمته هذه الدول والتنظيمات والدعوات للشعب الفلسطيني طوال اكثر من 70 عاماً سوى القتل والمعاناة والتخلف، بل وعجزت عن تقديم أية خيارات تنموية أو مشاريع سلام واستقرار فاعلة، أو مبادرات تحفظ للأرض والشعب والقضية الفلسطينية محوريتها الدولية، وتضمن تمتع المدنيين بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني أسوة في بقية شعوب العالم."
وعد الورشة "خطوة بالغة الأهمية في دعم الشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته وصيانة حقوقه في العيش الكريم وضمانة جميع حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، داعياً إلى أن "يتحمل المسؤولين الفلسطينيين مسؤولياتهم التاريخية تجاه شعبهم الفلسطيني، وإلى أن يقدموا مصالح وتطلعات الشعب الفلسطيني على مصالحهم الضيقة."
وقال عيسى العربي: "إن استمرار المعاناة الانسانية والاقتصادية والمدنية في حق الشعب الفلسطيني أمر يجب ان تضع له القيادة الفلسطينية نهاية، وأن تتدارك قراراتها، ولو كان ذلك متأخراً جدا، لاسيما أن مراجعة مسار القرارات الاستراتيجية الفلسطينية أظهرت أنه شابها الكثير من الأخطاء التي يتحمل جزءاً رئيساً منها القادة الفلسطينيين الذي فرطوا في استحقاقاتهم أو اتخذوا قراراتهم الاستراتيجية في شان القضية الفلسطينية وشعوبهم في وقت متأخر وفي ظروف إقليمية ودولية غير مواتية."
وقدم رئيس الاتحاد العربي، شكره للحكومة البحرينية "على إسهامها البالغ في انعقاد هذه الورشة على أرضها، متحملة في سبيل ذلك مسؤوليات جسيمة تسعى لتحقيقها للشعب الفلسطيني"، وقال" :يجب العمل على إيجاد ما يضمن للشعب الفلسطيني التمتع في حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأن يعيش على غرار بقية شعوب العالم في ظروف اقتصادية توفر له فرص العمل اللائق وظروف الحياة الكريمة والعيش في بيئة صحية واجتماعية واقتصادية يستطيع فيها المواطن الفلسطيني، العمل على بناء مستقبل له ولأجياله في سلام واستقرار، بعيداً عن الحروب والنزاعات المسلحة التي لم تحقق للشعب الفلسطيني الا المعاناة الإنسانية والحرمان من أبسط حقوقه الإنسانية، وحولت فلسطين وشعبها إلى أحدى أكبر المناطق معاناة على وجه الكرة الأرضية."
واستطرد العربي في تعليقه بمناسبة قرب انعقاد الورشة بالقول: "إن جميع الدعوات التي تطالب بمقاطعة الورشة هي دعوات تفتقر إلى النظرة الشمولية لواقع الأزمة الفلسطينية ومساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تاخذ في اعتباراتها أولوية الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة إنسانية وضرورة العمل على تحقيق تطلعاته المستحقة في العيش الكريم، وضمان مستقبل مدني واقتصادي واجتماعي مدعوم ببنية اقتصادية وصناعية في دولته المستقلة فلسطين."
وطالب الدول المنظمة أن "تأخذ في اعتبارها المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وأن تسعى بشكل فاعل لتحقيق حياة كريمة للشعب الفلسطيني مبنية على ضمانات أكيدة وقوية لبنية اقتصادية فلسطينية واعدة، وأن تخرج الورشة بنتائج وتوصيات حقيقية تضمن للشعب الفلسطيني حقه في التنمية بموجب اعلان الامم المتحدة الخاص في الحق في التنمية الصادر في عام 1986، وان تتكفل في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في فلسطين، وأن تضمن تمتع جميع الفلسطينيين بها على حد سواء."
وأشار إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وضمان تمتع جميع الفلسطينيين بأهداف الأمم المتحدة للتنمية

حقوق الإنسان في الصحافة

المستدامة انطلاقاً من مبدأ الحق في التنمية، يُعد "خطوة أساسية ومتقدمة في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في كامل الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس."
وحض رئيس الاتحاد العربي لحقوق الانسان، جميع الجهات المشاركة في الورشة على "استغلال هذه الفرصة الواعدة في مساعدة الشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته في العيش الكريم"، مؤكداً أهمية الدور الهام لحكومات الدول المشاركة وممثلي المجتمع المدني وقادة الأعمال في "استلهام رؤى طموحة وأطر عمل تنفيذية تحقق مستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني والمنطقة، وضرورة التركيز على المبادرات الخاصة في تحسين الحوكمة الاقتصادية، وتطوير رأس المال الفلسطيني، وتوفير الفرص الحقيقية لنمو وتطور وازدهار القطاع الخاص الفلسطيني بوتيرة متسارعة، وأهمية تقديم المبادرات والبرامج والمشاريع التي تحقق للدولة الفلسطينية تأسيس بنية أساسية لاقتصاد فلسطيني مستدام قائم على مبادرات ومشاريع اقتصادية وصناعية وعلمية وخدماتية وزراعية متكاملة ومبتكرة."
ودعا عيسى العربي، في ختام حديثه، البحرين والحكومة الأميركية، إلى ضرورة العمل على "دراسة تعميق مثل هذه المبادرات في خدمة قضايا السلام والتنمية والاقتصاد في فلسطين، وأن يتم العمل على تنظيم مثل هذه الورشة في إطار حقوق الإنسان والتنمية المستدامة"، وأن يتم تخصيصها لاستشراف المستقبل في هذه المجال، والسعي إلى إيجاد مبادرة حقيقية فاعلة وناجعة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية للشعب الفلسطيني، تنطلق من مجالات حقوق الإنسان والتنمية."

"العدل" تناقش الصيغة النهائية لتنفيذ الأحكام الأجنبية على طاولة مؤتمر لاهاي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1762326

تشارك وزارة العدل في الاجتماع الدبلوماسي الـ22، الذي يعقده مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، من الفترة 18 يونيو الجاري إلى 2 يوليو المقبل، لمناقشة وإقرار الصيغة النهائية لاتفاقية لاهاي للاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية.
وتأتي مشاركة المملكة في الاجتماع بوصفها عضواً في المؤتمر، حيث تشارك بوفد من وزارات الخارجية والعدل والداخلية، إلى جانب الدول الأطراف في المؤتمر والبالغ عددها 83 دولة، إضافة إلى المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي.
ويعد هذا الاجتماع هو الأخير من سلسلة اجتماعات استمرت لسنوات للتباحث حيال نص الاتفاقية، تمهيداً لتوقيعها أو الانضمام إليها من قبل الدول الراغبة.
يذكر أن الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن أعضاء في مؤتمر لاهاي المشار إليه، ومن المشاركين في نقاش نص الاتفاقية.
ويشار إلى أن المملكة طرف في "اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها"، والتي تهدف إلى إنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية للدول الأطراف في الاتفاقية.
ويمثل النظام المميز والفاعل لتنفيذ الأحكام الأجنبية لدى محاكم المملكة أحد العناصر بالغة الأهمية في تحفيز التجارة والاستثمار بين المملكة والدول الأعضاء في الاتفاقيات ذات العلاقة، ويعزز المكانة الدولية للقضاء السعودي. ويختص قضاء التنفيذ بتنفيذ الأحكام الصادرة من بلد أجنبي على أساس المعاملة بالمثل، مع التقيد بما تقضي به المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعد هذه الأحكام سندات للتنفيذ بعد استيفائها الشروط المنصوص عليها بنظام التنفيذ ولائحته التنفيذية.

حسم توصية مراجعة ضوابط وشروط منح الأراضي السكنية.. غداً

إنشاء لجان لمراقبة تهيئة المرافق لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1762318

أيَّدت لجنة الخدمات بمجلس الشورى إنشاء لجان تتكون من فنيين وقانونيين تتولى مراقبة تنفيذ برنامج الوصول الشامل في البلديات لتهيئة المرافق العامة والخاصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إصدار لائحة تنفيذية لذلك تتضمن عقوبات على المخالفين، ووافقت اللجنة على توصية في هذا الشأن تقدم بها العضو أحمد بن صالح السيف على التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والمدرج على جدول أعمال جلسة غدٍ الثلاثاء.

وأكد السيف في مسوغات توصيته أن القرارات السامية تمثل الإطار القانوني لوجوب الالتزام بتهيئة البيئة العمرانية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة بداية بالتعميم الصادر في محرم عام 1402 الموجه لكافة الجهات الحكومية القاضي بضرورة مراعاة تيسير الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة البيئة العمرانية في القطاعين العام والخاص، وكذلك الأمر السامي الصادر بقرار مجلس الوزراء في 22 رمضان عام 1434 القاضي بوجوب الالتزام ببرنامج الوصول الشامل الصادر عن مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء القاضي باعتماد الإطار العام لكود البناء السعودي.

لا توجد آلية تنفيذية

وأشار السيف إلى قرارات مجلس الشورى في هذا الشأن على تقارير آنفة لوزارة الشؤون البلدية والقروية مثل التأكيد على تطبيق الاشتراطات اللازمة في جميع المنشآت، لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة واستخدامها بيسر وسهولة، وحتمية الأخذ بمتطلبات هندسة المرور ومعايير التخطيط العمراني والفصل بين الحركات الثلاث السيارات المتحركة، السيارات المتوقفة، وحركة المشاة في الشوارع الرئيسة وداخل الأحياء السكنية.

وقال السيف: على الرغم من وجود هذه القرارات الواضحة والملزمة والتي صدرت تباعاً منذ 38 عاماً، إلا أنه لا توجد أي آلية تنفيذية خاصة مستقلة لمتابعة تنفيذ ذلك بحزم وفق المعايير الهندسية العالمية المعتبرة والتي حواها برنامج الوصول الشامل، إضافة إلى عدم وجود أي لائحة تفرض الغرامات على المخالفين لتلك البرامج، وإن وجدت بعض الإلماحات في بعض لوائح البلديات فإنها مازالت غير فاعلة لعدم وجود آلية تنفيذية لها.

وأضاف: وفي أوقات مضت فقد تمت مساءلة وزارة الشؤون البلدية والقروية مرات عدة من قبل الناشطين في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، وعمل تقارير وتحقيقات صحفية عدة حيال ذلك وتنفيذه، إلا أنها لم تجد أي استجابة باتخاذ تدابير حازمة لفرض ذلك، مع العلم أيضاً أن وزارة الشؤون البلدية والقروية دائماً ما ترد بوجود تعاميم ولوائح وشروط فنية تنظم ذلك، إلا أن المشاهد في القطاعين العام والخاص وخاصة المرافق الحديثة وفي الشوارع العامة وعند إشارات المرور الافتقار إلى وجود تهيئة للبيئة العمرانية وتيسير الوصول للمكفوفين مع عدم وجود دورات مياه خاصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وجميع متطلبات الوصول الشامل لهم، وإن وجدت بعض المنحدرات في بعض الأماكن والأرصفة، فإنها لا تعدو أن تكون اجتهادات فردية بصورة ارتجالية تفتقر إلى أدنى المعايير الفنية في ذلك مما يجعلها صعبة الاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي بعض الأحيان يكون استعمالها يشكل خطراً عليهم ويحتاجون إلى مساعدة غيرهم، وبالتالي لا تتحقق لهم الاستقلالية التي يفرضها مفهوم حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والذي بمؤداه يتحقق الدمج الاجتماعي لهم.

ضوابط وشروط المنح

ولم تأخذ لجنة الخدمات بتوصية للعضو فيصل الفاضل والذي طالب وزارة الشؤون البلدية والقروية بمراجعة ضوابط وشروط منح الأراضي السكنية بمختلف أنواعها وتطوير هذه الضوابط والشروط بما يحقق الأهداف المتوخاة من منح تلك الأراضي ويكفل تحقيق العدالة بين المواطنين، لكن العضو لم يقبل بوجهة نظر اللجنة وتقرر عرضها في جلسة الغد ليكون الحسم للتصويت، وقد بررها بأن رؤية المملكة جعلت الشفافية والنزاهة والحوكمة من مرتكزاتها الرئيسة.

وقال: إن من المهم تفعيل هذه المبادئ والمرتكزات المهمة من قبل الوزارة في إجراءات منح الأراضي بمختلف أنواعها بين المواطنين، ومراجعة الإجراءات المتبعة والتأكد من تطبيق شروط ومعايير موضوعية بشكل عادل وشفاف وواضح وقابل للمتابعة والمراقبة وخاضع للحوكمة وذلك لجميع مراحل منح وتخصيص تلك الأراضي بدءًا من الإعلان عن فتح الباب للتقديم أو استقبال الطلبات وانتهاءً بتخصيص تلك الأراضي للممنوحين.

وأشار الفاضل في مبررات توصيته إلى أنه وعلى الرغم من وجود تعاميم قديمة لدى البلديات تضمنت بعض الشروط والضوابط لمنح الأراضي، إلا أن هناك حاجة لمراجعة تلك الضوابط والشروط وتطويرها بما يحقق الأهداف المنشودة من منح تلك الأراضي ويكفل تطبيق العدالة بين المواطنين، ولفت إلى ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة بين الحين والآخر من شكاوى حول آلية منح الأراضي من قبل البلديات، وما تمثله هذه الحالات من ضيم للمستحقين للمنح وعدم تحقيق العدالة في الحصول عليها، مما يستوجب التأكد من توفر شروط ومعايير موضوعية وتطبيقها بشكل عادل وشفاف وواضح بعيداً عن أي محاباة أو محسوبية.

ضعف الرقابة البلدية

وبينما رفضت لجنة الخدمات توصية للعضو محمد النقادي دعا فيها الوزارة إلى وضع برنامج زمني ومؤشرات أداء لتنفيذ مبادرتها بتفعيل الدور الرقابي للمجالس البلدية، وتركيز دور الأمانات والبلدية كأجهزة تنفيذية، ودور الوزارة كجهاز تنظيمي ومدى التنسيق مع مجالس المناطق والمجالس المحلية لتعزيز مبدأ التنمية المتوازنة والمستدامة، تمسك النقادي بتوصيته وطالب بعرضها غداً تحت قبة الشورى والاستماع له ولمبرراته وللجنة الخدمات والتصويت بعد ذلك على التوصية.

ولفت النقادي إلى أن وزارة الشؤون البلدية أجرت في العام المالي 38-1439 تشخيصاً لوضع القطاع البلدي، تبين منه ضعف الدور القيادي والرقابي والتنظيمي للوزارة وعدم تمكن القطاع البلدي تحقيق الاستدامة في التنمية الحضرية والعمرانية وتلبية احتياجات المواطنين، رغم التضخم الكبير في هيكلة الوزارة، واقترحت مجموعة من المبادرات لعلاج تلك التحديات، وأشار العضو إلى أن توصيته تؤكد أهمية متابعة تنفيذ تلك المبادرات ومعالجة التضخم الهيكلي للوزارة.

وأخذت لجنة الخدمات التي يرأسها طارق فدعق بمضمون توصية للعضو أسامة الربيعة وطالبت الوزارة باستخدام التقنية في رصد حالة السفلتة في الشوارع ومتابعة أعمال الصيانة، بينما رفضت توصية للعضو ناصر الشيباني تضمنت دعوة الشؤون البلدية والقروية إلى تحديث برامج وكالة تصنيف المقاولين لتصنيف الشركات والمؤسسات حسب المعايير وتطابق التخصصات ورؤية المملكة وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

البدء باستقبال طلبات الحصول على الإقامة المميزة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1762319

إطلاق منصة إلكترونية شاملة لإنهاء كافة الإجراءات

الهدف إتاحة الفرصة لمن يرغب بالاستقرار أو الاستثمار بالمملكة

بدأ مركز الإقامة المميزة الأحد استقبال طلبات الراغبين بالحصول على الإقامة المميزة السعودية من خلال المنصة الإلكترونية الشاملة «سابرك»، التي يستطيع من خلالها المتقدم رفع جميع الوثائق المطلوبة والسداد الإلكتروني للمقابل المالي المخصص للإجراءات، كما توفر المنصة تعريفاً بالنظام والمركز.

ويقدم المركز نوعين من الإقامة المميزة السعودية، الأول الإقامة المميزة الدائمة بمقابل مالي يدفع مرة واحدة مدى الحياة، والنوع الثاني الإقامة المميزة المحددة بمقابل مالي يدفع سنوياً، وتتيح للمقيم مزايا عديدة.

وتأتي موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على نظام الإقامة المميزة لإتاحة الفرصة لمن يرغب بالاستقرار أو الاستثمار في المملكة وفق المعايير التي حددها النظام وفي بيئة استثمارية جاذبة، تحقق لاقتصاد المملكة ومواطنيها المزيد من النمو والتطور.

ويعد مركز الإقامة المميزة جهة مستقلة مالياً وإدارياً مرتبطة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، يتعاون في تحقيق أهدافه مع القطاعات الحكومية لتقديم خدمات شاملة للحاصلين على الإقامة المميزة السعودية والراغبين بالحصول عليها، ويمكن التواصل مع المركز عبر المنصة الإلكترونية «سابرك (https://saprc.gov.sa) «ووسائل التواصل الاجتماعي saudiprcen@.

الإقامة الدائمة والسنوية

هي إقامة غير محددة المدة في المملكة العربية السعودية وفق نظام الإقامة المميزة ويحصل عليها المتقدم غير السعودي بعد استيفاء الشروط النظامية، ودفع مبلغ 800,000 ريال سعودي لمرة واحدة.

أما الإقامة السنوية فهي لسنة واحدة (قابلة للتجديد) في المملكة العربية السعودية وفق نظام الإقامة المميزة ويحصل عليها المتقدم غير السعودي بعد استيفاء الشروط النظامية، ودفع مبلغ 100,000 ريال سعودي في السنة الواحدة.

مميزات الإقامة

ويتمتع حامل الإقامة المميزة الإقامة في المملكة مع أسرته، وتأشيرات زيارة للأقارب، وفق ما تحدده اللائحة، واستقدام العمالة المنزلية بحسب احتياجاته، وامتلاك العقارات للأغراض: السكنية، والتجارية، والصناعية، وذلك فيما عدا مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمناطق الحدودية وفقاً لما تحدده اللائحة.

كما يتمتع بالانتفاع بالعقارات الواقعة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة لمدة لا تتجاوز (تسعاً وتسعين) سنة، وتضع وزارة العدل ووزارة التجارة والاستثمار الآليات اللازمة لذلك، بما يكفل للمنتفع الحصول على صك انتفاع صادر من كتابة العدل. ويكون هذا الحق قابلاً للتصرف بانتقاله إلى الغير وفق ضوابط تضعها اللجنة.

ويمكن له امتلاك وسائل النقل الخاصة، وأي منقولات أخرى يسمح باقتنائها نظاماً في المملكة، العمل في منشآت القطاع الخاص والانتقال بينها ويشمل ذلك أياً من أفراد أسرته، فيما عدا المهن والأعمال التي يحظر على غير السعودي الاشتغال بها، ودون إخلال بالرسوم المقررة على غير السعودي.

كما يمكن لحامل الإقامة المميزة حرية الخروج من المملكة والعودة إليها ذاتياً، واستخدام الممرات المخصصة للسعوديين عند دخول المملكة عبر منافذها والخروج منها، ومزاولة الأعمال التجارية، وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي.

شروط الطلب

ويشترط للتقدم بطلب الحصول على الإقامة المميزة تقديم جواز سفر ساري المفعول، وأن لا يقل سن المتقدم عن إحدى وعشرين سنة، وتقديم ما يثبت الملاءة المالية للمتقدم، وتقديم سجل جنائي يثبت خلو المتقدم من السوابق، وتقديم تقرير صحي عن حالة المتقدم الصحية يثبت خلوه من الأمراض المعدية، لا يزيد تاريخه على ستة أشهر من تاريخ التقدم، وأن تكون إقامة المتقدم نظامية في حال كان متقدماً من داخل المملكة، إلى جانب ما تقره اللجنة من شروط خاصة في الحالات التي تتطلب ذلك.

سريان الإقامة

يدرس المركز الطلب، بعد استكمال المتطلبات؛ للنظر في الموافقة على منح المتقدم الإقامة المميزة، وتصدر بقرار من رئيس المركز، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في النظام واللائحة.

وعلى المتقدم خلال (ثلاثين) يوماً من إبلاغه بصدور الموافقة سداد المقابل المالي الذي تحدده اللائحة، وتقديم وثيقة تأمين طبي وفقاً لنظام الضمان الصحي التعاوني، ولائحته التنفيذية، ويعد الطلب المقدم ملغى إذا لم تستوف المتطلبات خلال المدة المحددة، وتبدأ الإقامة المميزة -بالنسبة إلى من يقيم داخل المملكة وقت التقدم بطلب الحصول على الإقامة المميزة- من تاريخ حصوله عليها، على أن تستكمل الإجراءات اللازمة لإنهاء العلاقة المتعلقة بالإقامة السابقة.

إلغاء الإقامة

ويلتزم حامل الإقامة المميزة بالتقيد بالنظام واللائحة، وغيرهما من الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة، وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في النظام، ويعتبر حامل الإقامة المميزة في حكم المقيم لغرض تطبيق الأحكام النظامية الأخرى وبخاصة الأحكام الضريبية، وذلك بصرف النظر عن المدة التي يقضيها خارج المملكة خلال السنة.

وتلغى الإقامة المميزة إذا تمت إدانة حامل الإقامة المميزة بجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن (ستين) يوماً، أو بغرامة لا تقل عن (مئة ألف ريال) أو ما يعادلها، أو صدور قرار أو حكم قضائي بإبعاد حامل الإقامة المميزة عن المملكة، أو ثبوت أن طلب الحصول على الإقامة المميزة قد تضمن معلومة غير صحيحة، أو عدم تقيد حامل الإقامة المميزة

بالتزاماته الواردة في النظام، أو تنازل حامل الإقامة المميزة عنها، كما تلغى حال وفاة حامل الإقامة المميزة أو فقدانه الأهلية، إلى جانب حق اللجنة في إنهاء الإقامة المميزة إن اقتضت المصلحة العامة ذلك.

منح الجنسية

تكون الحقوق والمزايا الممنوحة لحامل الإقامة المميزة وفقاً للنظام على سبيل الحصر، وتحدد اللائحة الحقوق والمزايا الأخرى التي تتمتع بها الأسرة، وتسري على حامل الإقامة المميزة وأسرته جميع الأنظمة والتعليمات التي تسري على المقيم غير السعودي.

ولا يترتب على إلغاء الإقامة المميزة أو إنهائها انتقال الحقوق والمزايا إلى أسرته، على أنه إذا تحققت في أي منهم الشروط الواردة في هذا النظام ولائحته فله التقدم للحصول على الإقامة المميزة، كما لا تخول الإقامة المميزة حاملها الحق في الحصول على الجنسية السعودية. وفي حال إلغاء الإقامة المميزة أو إنهائها، لحاملها أو أي من أفراد أسرته، فيتولى المركز -بالتنسيق مع الجهات المعنية- النظر فيما قد يترتب على ذلك من آثار، ومعالجتها، وذلك وفق ما ورد في النظام وما تحدده اللائحة.

لجنة لدراسة آثار إلغاء الإقامة المميزة

تضمن النظام على أنه في حال إلغاء الإقامة المميزة أو إنهائها، لحاملها أو أي من أفراد أسرته، فيتولى المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية النظر فيما قد يترتب على ذلك من آثار، ومعالجتها، وذلك وفق ما ورد في النظام وما تحدده اللائحة التنفيذية .كما تضمنت اللائحة التنفيذية على أنه تشكل في المركز لجنة دائمة تتولى دراسة آثار إلغاء الإقامة المميزة أو إنهائها لحاملها، ومعالجة كل حالة على حدة، وفيما عدا حالة التنازل عن الإقامة المميزة، يمكّن حامل الإقامة المميزة من البقاء في المملكة لمدة لا تزيد على (60) يومًا من تاريخ إلغاء الإقامة المميزة أو إنهائها، وذلك لتصفية جميع الحقوق والالتزامات التي ترتبت عليه وفقًا للنظام واللائحة. ولرئيس المركز -عند الاقتضاء- تمديد المدة بما لا يتجاوز في مجملها (180) يومًا من تاريخ الإلغاء أو الإنهاء.

هل هناك اختلاف بين

الإقامة المميزة وتأشيرة المستثمر؟

هناك عدد من الاختلافات، ومن أبرزها أنّ تأشيرة المستثمر ترتبط بحصول الشخص الطبيعي غير السعودي على ترخيص استثماري وفق نظام الاستثمار الأجنبي، وورود اسمه كمالك في الترخيص الاستثماري، وتكون إقامة المستثمر مرتبطة بكفيل، وتكون المنشأة الاستثمارية هي الكفيل في هذه الحالة، بينما لا يرتبط حامل الإقامة المميزة بكفيل. وتبين إقامة المستثمر أن مهنة حاملها »مستثمر» بينما لا ينطبق ذلك على الإقامة المميزة، كما لا يصدر لحامل إقامة المستثمر رخصة عمل، ولا يتم تسجيل العقار السكني باسم حامل إقامة المستثمر.

ما مصير الإقامة السارية؟

تُستكمل إجراءات إنهاء علاقة المتقدم من داخل المملكة بإقامته السابقة لحصوله على الإقامة المميزة، من خلال تقديم ما يثبت إخلاء طرفه من جهة عمله السابقة أو استمراره فيها مع تصحيح وضعه التعاقدي وكل ما يتصل بالحقوق والالتزامات المتعلقة بذلك، وللمركز اتخاذ ما يلزم من إجراءات ونحوها للتأكد من استكمال ذلك.

لا معاملة خاصة

للمواليد وزوج المواطنة

لا يُمنح المتزوج من الجنسية السعودية إقامة مميزة بشكل مباشر، حيث يتطلب منحها التقدم للمركز بطلب للحصول على الإقامة المميزة وفق الشروط المحددة في النظام، كما لم يتضمن النظام أي أحكام تتعلق بمعاملة المولودين في السعودية معاملة خاصة.

الإقامة المميزة

والمقابل المالي للوافدين

تضمن قرار مجلس الوزراء الصادر بالموافقة على نظام الإقامة المميزة على عدم خضوع حامل الإقامة المميزة وأسرته للأحكام المتعلقة بالمقابل المالي، الذي يستحصل عن كل مرافق ومرافقة للعاملين الوافدين في القطاع الخاص.

وزير العدل: المحاكم المتخصصة توفر مزيدا من الضمانات القضائية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/637020

واس _ الرياض
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أهمية المحاكم المتخصصة في توفير المزيد من الضمانات القضائية وسرعة الفصل في المنازعات وجودة المخرج القضائي وفق بيئة رقمية فعّالة.
وبين أنّ الدعم والاهتمام الكبيرين من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - كان له الدور الكبير في النقلة النوعية التي يحظى بها القضاء.
جاء ذلك خلال مباحثاته مع رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي فائق زيدان، بالرياض أمس سبل التعاون القضائي بين البلدين الشقيقين، مشيداً بالعلاقات المتينة والمترابطة بين البلدين الشقيقين، التي تأتي امتداداً من رغبة واهتمام قيادة البلدين بتطوير العلاقات الثنائية وتفعيلها بما يصب في مصلحة البلدين.
وجرى خلال الاستقبال تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التعاون في المجال العدلي والقضائي بين المملكة والجمهورية العراقية، إضافةً إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
وأبرز الدكتور الصمعاني خلال الاستقبال مسيرة القضاء في المملكة منذ بداياته وكيف تحوّل إلى قضاء مؤسسي متخصّص من خلال الجهود التي آلت إلى تحوله النوعي بمختلف إجراءاته ومساراته.

20 % من مقاعد المجالس البلدية للنساء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/637016

جابر المالكي - الرياض
علمت «المدنية» أن مجلس الشورى سيحسم 10 توصيات مدرجة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 38-1439 وذلك في جلسة المجلس غدا الثلاثاء، حيث طالبت اللجنة في أحد توصياتها بإلزام وزارة الشؤون البلدية بتعيين 20% من النساء في المجالس البلدية على ألا يقل عن ثلاث نساء في كل مجلس.
وقال تقرير اللجنة: إن الأعضاء برروا التوصية التي ستعرض للمناقشة بعد سماع رأي لجنة الخدمات بشأنها إلى خلو بعض مناطق وقرى المملكة من أي أعضاء نساء في المجالس البلدية سواء بالانتخاب أو التعيين، إضافة إلى أن الآلية المتبعة حالياً -حسب مسوغات التوصية- لم تراعِ تمكين المرأة كأحد المقومات الأساسية لرؤية المملكة. وأكد الأعضاء أن نسبة النساء المعينات في المجالس البلدية 1% مما يشكل حسب رأيهم تمثيلاً متدنياً جداً، إضافة إلى أن حداثة مشاركة المرأة في هذه المجالس وما أفضت إليه نتائج الدورة السابقة من وصول عدد محدود للغاية من النساء عبر الأصوات

الانتخابية يستلزم «الكوتا» كآلية متعارف عليها عالمياً. إلى ذلك يستمع أعضاء الشورى إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والخدمات بشأن أداء وزارة الشؤون البلدية، حيث انتقد الأعضاء أداء الوزارة من خلال إغفالها عدداً من القضايا في مقدمتها معالجة المناطق العشوائية، ومعالجة الأملاك بدون صكوك أو بصكوك قديمة، والتسجيل العيني للعقار ومشروع متأخر عن التطبيق ويجب الإسراع بتطبيقه، إضافة إلى قضايا المجالس البلدية وإعادة صياغة النموذج المناسب لها حتى تكون فاعلة، وآليات جمع النفايات المنـزلية والتجارية، وتصوير المقابر وإمدادها بالخدمات والمستلزمات الضرورية كما أن هناك أزمة في الأولويات لدى الوزارة وأيضا ضرورة العناية باختيار أمناء المناطق، وتحدث عن تعثر المشروعات ورأى أن من أسباب ذلك «مقاولون يسرحون ويمرحون دون حسيب ولا رقيب.«

بلدية القطيف تبادر والشركات تستجيب

تفاديا لأشعة الشمس.. العمل فجراً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1733532

محمد العبدالله (الدمام @mod1111222)

أجرت بلدية القطيف تعديلات على أوقات العمل لدى الشركات المتعاقدة معها؛ يبدأ بعد صلاة الفجر، إذ أكد بيان للبلدية أن التعديلات مرتبطة ببدء تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس لارتفاع درجات الحرارة، لسلامة العمالة المتعاقدة وصحة العاملين الميدانيين.

بدوره، أوضح المقاول محمد برمان أن القطاع الخاص انطلاقا من حرصه على سلامة وصحة العمالة وتطبيقا لقرار الوزارة عمد لتقديم مواعيد بدء العمل، تفاديا لأشعة الشمس الحارقة، مبينا أن البعض يبدأ العمل بعد صلاة الفجر مما أسهم في الحفاظ على إنتاجية العمالة.

من جانب آخر، أكد مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية عبدالرحمن المقبل، أن الفرع لم يرصد مخالفات للعمل تحت أشعة الشمس (12 إلى **3**، الذي بدأ تطبيقه السبت الماضي حتى 15 سبتمبر.

وأوضح لـ«عكاظ «أن الفرق التفتيشية التابعة للوزارة تراقب الوضع عن كثب في مختلف محافظات المنطقة، مبينا أن التقارير المرفوعة من الفرق الميدانية تخلو من تسجيل مخالفات بإجبار العمالة على مواصلة العمل خلال فترة الحظر، مؤكدا أن الالتزام بقرار الوزارة في منع العمل تحت أشعة الشمس ليس مرتبطا بانتشار الفرق الرقابية فقط وإنما ناجم عن وجود وعي لدى الشركات في القطاع الخاص، وارتفاع مستوى الوعي لدى العمالة، والتعرف على حيثيات القرار، مشيرا إلى أن التكامل الحاصل بين القطاع الخاص والوزارة ساهم في الالتزام الكبير بمضمون قرار منع العمل تحت أشعة الشمس خلال الفترة الماضية.

الذكور يتقاضون أجورا أعلى من الإناث بـ13 ألفا سنويا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1013688

الرياض : خالد الصالح

خلصت دراسة أجرتها مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى أن سوق العمل يعاني من تشوهات هيكلية، بالإضافة إلى عوامل ثقافية واجتماعية، أدت عبر السنوات إلى تفاوت مشاركة واستفادة فئات المجتمع منه، ووجود تفاوت في الأجور بين الجنسين لصالح الذكور تقدر بـ12,816 ريال سنويا.

تكافؤ الفرص

ولفتت الدراسة التي اطلعت عليها «الوطن» وأعدتها المؤسسة عام 2019 بعنوان »العدالة عبر الأجيال نحو إطار وطني للازدهار» إلى أن سوق العمل بحاجة لردم الفجوة في تكافؤ فرص التعليم والتوظيف والتدريب المتاحة للشباب، ومعالجة التفاوت في مؤشرات المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور بين الذكور والإناث.

تمكين الاندماج الاجتماعي

وبينت الدراسة أن الانخراط في سوق العمل يساهم بتحقيق المزيد من الثقة بالنفس والشعور بالانتماء وتمكين الاندماج الاجتماعي، كما يساعد عى صقل المهارات والقدرات، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مادية للفرد والأسرة، وتعد الوظيفة من أهم الوسائل لضمان الاستقلال المادي وتحسين الأوضاع المعيشية.

جودة الوظائف المطروحة

وطالبت المؤسسة بضرورة النظر إلى جودة الوظائف المطروحة في سوق العمل، ومدى ملاءمة أجورها وبيئات عملها، بما ينسجم مع معايير العمل اللائق ويحقق مستويات مرضية من جودة الحياة.

معدل المشاركة الاقتصادية

ووفقاً لذات الدراسة يعد معدل المشاركة الاقتصادية للسكان أحد أهم مؤشرات سوق العمل، ويزداد أهمية في المملكة بسبب محدودية مشاركة المجتمع بمختلف فئاته في سوق العمل لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة، ويقيس المؤشر نسبة العاملين وغير العاملين الذين لديهم الرغبة والقدرة والاستعداد للعمل إلى مجموع السكان في سن العمل، وتقوم الهيئة العامة للإحصاء في المملكة بنشره بشكل دوري.

تفاوت في المشاركة الاقتصادية

وقد وصل معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين بنهاية عام 2018 إلى 42% مقارنة بـ36% في عام 2008. كما أن هناك تفاوتا كبيرا في المشاركة الاقتصادية بين السعوديات والسعوديين، حيث شارك في عام 2018، 63% من الذكور في سن العمل، و20% فقط من الإناث في سن العمل، مما يدل على تراجع كبير في المشاركة والرغبة في الانخراط بسوق العمل.

الالتفات لرفع مستوى المؤشر

وتزداد أهمية الالتفات لرفع مستوى المؤشر بشكل أكبر مع صدور توقعات منظمة العمل الدولية **ILO** بمزيد من التراجع في المشاركة الاقتصادية حول العالم حتى عام **2030.** كما يلاقي معدل البطالة اهتماما كبيرا من مختلف شرائح المجتمع، لضرورة مراقبة المؤشر لمتابعة نسبة الأفراد المتعطلين رغم قدرتهم وبحثهم الجاد عن فرصة عمل.

المؤشرات المحورية

بينت المؤسسة أن منظمة العمل الدولية **ILO** قدمت قائمة من المؤشرات المحورية لقياس وتقييم العمل اللائق، وهي مؤشرات تتفق مع هدف التنمية المستدامة الثامن **SDG 8** وتقيس ضمانات الحماية الاجتماعية في سوق العمل من خال النظر إلى الفرص الوظيفية العادلة، ساعات العمل اللائقة، الأجر الكافي وإنتاجية العمل، التأمين الاجتماعي، وبيئة العمل الآمنة.

محدودية فرص التدريب والتعليم

واقترحت المؤسسة على وجه التحديد، الاهتمام بالنظر إلى معدل الشباب بين 15 و24 عاماً خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب **NEET** وهو أحد المؤشرات المهمة لقياس الإمكانات غير المستغلة لفئة الشباب ومحدودية فرص التدريب والتعليم لهم، وقد بلغ المعدل الإجمالي في المملكة خال عام 2016، 20% من الشباب، مع وجود فجوة بين الجنسين، حيث بلغ المعدل بين الشابات 29% مقارنة بـ8% بين الذكور.

مؤشر المشاركة الاقتصادية للسعوديين 42%

-مؤشر المشاركة الاقتصادية للذكور السعوديين 63%

-مؤشر المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات 20.2%

-مؤشر متوسط الأجر السنوي للسعوديين 123,504 ريالا

-مؤشر متوسط الأجر السنوي للذكور السعوديين 125,916 ريالا

-مؤشر متوسط الأجر السنوي للإناث السعوديات 113,100 ريالا

بطالة خريجي (المختبرات!..(

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/636963

خالد مساعد الزهراني

*عندما يُقاس العجز، ومدى الاحتياج بالعين المجردة، في وقت يزداد طابور بطالة أبناء الوطن طولاً، عندها تصبح البطالة بطالة قرار، وليست بطالة احتياج.

*هذا التمهيد مفصل بالمقاس على بطالة خريجي المختبرات الطبية، الأكثر عدداً في قائمة العاطلين من التخصصات الصحية، ومع ذلك فلا زالت الجامعات تدفع بالمزيد من الخريجين، والخريجات؛ ليلتحقوا بمن سبقهم ممن صوتهم اليوم في موقع الاستغاثة، دون أن يعود عليهم صدى ذلك الصوت بشيء.

*ولعل مما تجدر الإشارة إليه في شأن بطالة خريجي المختبرات، هو ما تمارسه وزارة الصحة من التفاف على شأن توظيفهم، بالاستفادة من المتدربين في سنة الامتياز، ثم بعد ذلك تدفع بهم نحو البطالة... وهكذا.

*في وقت تعاني المرافق الصحية الرئيسية والطرفية، الحكومية والخاصة، من عجزٍ، كان من نتاجه تلك المختبرات المجهزة، والمغلقة لعدم وجود أخصائي مختبر، وهو ما ساهم في العناء للمرضى، وطول المواعيد، وزحمة المختبرات العاملة.

*وعندما تستقطع وزارة الصحة جزءاً من وقتها الثمين؛ لتعالج ذلك العجز، تتمخض عن عدد قليل من الوظائف المطروحة لخريجي المختبرات لا يتجاوز 40 وظيفة، متجاوزة في ذلك حقيقة بطالة تمتد لثمان سنوات، وأعداد عاطلين بالآلاف، وأدراج متخمة بمعاملات تُحفظ دون أي إجراء.

*بل والأدهى من ذلك، اتجاه وزارة الصحة إلى استقطاب خريجي تخصصات أخرى؛ ليُمارسوا مهام خريجي المختبرات، عبر برامج هي من صميم عملهم، كما هو شأن سحب الدم، ومكافحة العدوى، والتعقيم، وإن سلمنا جدلاً بالحاجة إلى إعداد مستقل لتلك البرامج، فمن المؤكد أن خريجي المختبرات -كطبيعة تخصص- أولى بتلك البرامج من غيرهم.

*فيما يظل موقف هيئة التخصصات الصحية، كمن يزيد الحطب على نار بطالة خريجي المختبرات، فمن جهة تنظر لبطالتهم بأنه شأن لا يعنيها، فهي تحتد معهم في شأن انتهاء بطاقة التصنيف مع عدم التوظيف بالتدريب لستة أشهر، ثم الاختبار الذي قد يُفضي إلى انتهاء صلاحية لمَن لم يجتاز. يشاركها في إضرام تلك النار التشغيل الذاتي، الذي لم يُطبق في المفاضلة أقدمية التخرج.

*في ظل كل ما سبق، فإن بطالة خريجي المختبرات تضعنا أمام واجب الرفع لمعالي وزير الصحة الدكتور توفيق

الربيعة بالنظر، والتوجيه بما يُعالج هذا الملف، الذي بقدر ما استهلك من وقتٍ وجهد في إعداد هؤلاء الخريجين، فإن البطالة اليوم تستهلك من أعمارهم ما لا يمكن تعويضه، وعلمي وسلامتكم .

التعليم والحاجة الملحة الجديدة!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شوال 1440هـ - 24 يونيو 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1733470

حسين شبكشي

من الأشياء التي تبعث على السرور والطمأنينة وانشراح الصدر في السعودية الجديدة، هو إتاحة دور أكبر للقطاع الخاص في قطاع التعليم، وذلك عن طريق برامج الخصخصة التي سيتم اقتراحها، وطالما سمح لهذه النافذة الإيجابية في قطاع التعليم فقد يكون من المفيد جدا الحديث بشكل مفتوح عن طموحات مرتجاة في هذا القطاع الحيوي والمؤثر والفعال. لقد آن الأوان للسعودية أن تكون نقطة جذب مميزة لأهم علامات الامتياز في مجالات التعليم بشقيه الجامعي وما قبل الجامعي. السعودية ولسنوات طويلة عرفت بقدرتها على جذب أهم العلامات التجارية في مجالات الصناعة والغذاء والمأكولات والملابس والسيارات والمفروشات، وأسست لها أهم الشروط والقوانين والأنظمة لجذبها إلى أسواقها. الآن هناك حاجة ملحة لتأسيس نفس الأرضية لجذب أهم المدارس والجامعات من حول العالم، فبالإضافة إلى كون هذه النوعية من المؤسسات التعليمية ستشكل قيمة تعليمية مضافة ومطلوبة، إلا أن لها فوائد اقتصادية جمة. وعرف هذا الأمر في مصر من خلال تجربة مدارس «فكتوريا كوليدج» التي تخرج منها أهم قادة الأعمال في العالم العربي، وبعد ذلك كانت لمصر تجربة ناجحة مع الجامعة الأمريكية، وفي لبنان عرفت النجاح من خلال تجربة مدارس برمانا والجامعة الأمريكية في بيروت، وحاليا هناك تجربة كينج أكاديمي في الأردن والجامعة الأمريكية في الشارقة. ولكن هناك طرحا أهم يتطلب جذب أهم وأكبر الأسماء الجامعية والمدرسية لفتح فروع لها بالسعودية، فذلك سيعود بالفوائد العظيمة على المستوى التعليمي في السعودية برفع درجة المنافسة والكفاءة مع عدم إغفال بأنه يجعل السعودية مركز امتياز وتميز تعليمي على مستوى المنطقة ككل. التعليم يتغير والعالم الافتراضي بات يتيح خيارات جادة ومنافسة للطالب تخرج عن تحكم وسيطرة الوزارات والسيادة، ولذلك من المطلوب جذب الأفكار الناجحة لأن السوق لا يرحم ومتطلباته في ازدياد. التعليم في السعودية بحاجة لأن يفكر بشكل اقتصادي خلاق ويدرك أنه في سوق مفتوح ومنافس.

كاريكاتير

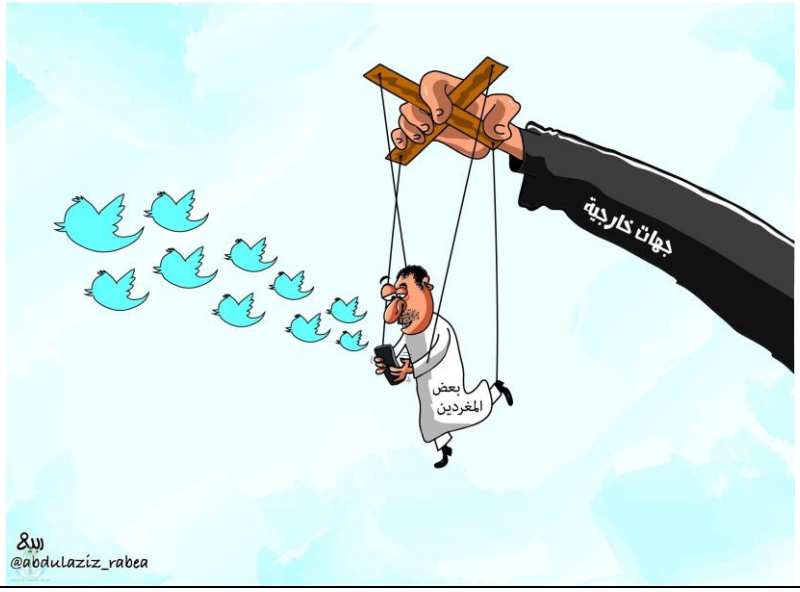

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 شوال 1439هـ - 24 يونيو 2019م

http://www.alriyadh.com/1762375

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 شوال 1439هـ - 24 يونيو 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1733483